تماشياً مع سياستها في مساعدة المحتاجين بدولة الكويت

«الكويتية للأسر المتعففة» : نعمل على توفير الأجواء المناسبة لكل ما من شأنه النهوض بمستوى التعليم

صرح بدر حمد المبارك رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للأسر المتعففة، بأن الجمعية تماشياً مع سياستها في مساعدة الأسر المحتاجة في دولة الكويت ستعمل على توفير الأجواء المناسبة لكل ما من شأنه النهوض بمستوى التعليم في الكويت وخصوصا في ما يخدم الأسر المتعففة والفقيرة في الدولة.

وذكر المبارك بأن الجمعية من خلال هذا المشروع تعكف على توفير الأجهزة العلمية من كمبيوترات شخصية (لابتوب) أو أجهزة تابليت للطلبة الأيتام أو ضعيفي مستوى الدخل حتى يتسنى لهم المشاركة في العملية التربوية والتعليمية ومن ثم مواكبة فرصة التعليم عن بُعد عن طريق الدخول الى المنصات الرقمية المعتمدة من قبل وزارة التربية في دولة الكويت .

وبين المبارك بأن عدد المستفيدين المستهدفين لهذا المشروع 1000 طالب في المرحلة الأولى والتي تم تغطيتها بتبرع كريم من أحد الأسر الكريمة بحيث يتم توفير جهاز مناسب لكل طالب مبينا بان تقدير هذه المسألة وطبيعة نوع الجهاز الممنوح للطالب اذا كان لاب توب

المبارك : الجمعية تعكف على توفير الأجهزة العلمية من كمبيوترات شخصية أو أجهزة تابليت للطلبة الأيتام أو ضعيفي مستوى الدخل

أو تابليت تحكمه احتياجات وضرورة المرحلة الدراسية والطالب وأهمية هذا الجهاز وطبيعة الحالة المادية التي يعاني منها المستفيدين.

ولفت بان المستهدفين من هذا المشروع هم من شريحة طلبة الأيتام وطلبة الأسر المحتاجة والمتعففة داخل دولة الكويت الذين يمثلون اكبر الفئات المستفيدة من هذا المشروع كونهم الشرائح الأكثر أهمية وضعفا في المجتمع مذكرا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (إنما ترزقون بضعافكم) ومناشدا المحسنين الكرام دعم المرحلة الثانية من هذا المشروع وتوجيه التبرع له ومن أجل ضمان انطلاقه .

وناشد المبارك المحسنين الكرام الذين عودوا الجمعية على دعمها أن يساندوا هذا المشروع في مرحلته الثانية والذي تتبناه الجمعية أن يتبرعوا له لما سيوفره من دعم لجمهور عريض لأكثر من 1500 طالب وطالبة من المحتاجين سواء كانوا أيتام أو أبناء لأسر متعففة ومحتاجة مختتما بأن جهود الجمعية مستمرة في توفير الدعم اللازم للأسر المتعففة داخل الكويت .

حمد المبارك

ومن جانبها أوضحت هدى الراشد مدير إدارة المبرات والجمعيات الخيرية في وزارة الشئون الاجتماعية بأن مشروع التعليم عن بُعد المزمع طرحه استوفى الموافقات الرسمية من قبل وزارة الشؤون مشيرة بأن الوزارة تدعم هذه المشاريع التي تهدف إلى تشجيع الطلبة للمشاركة في جميع الدورات التدريبية والتعليمية وورش العمل خلال فترة التعليم عن بعد بدولة الكويت والتي تم إقرار تشريعاتها وخططها من قبل وزارة التربية وتيسيرا لهم للدخول من نافذة المنصات الرقمية المعتمدة للتعليم.

وبينت الراشد بأن الوزارة وبالتعاون مع الجمعية الكويتية للأسر المتعففة تهدف من وراء هذا المشروع إلى إعادة الطلبة إلى قواعد التعليم الأساسي والمهني والجامعي خلال فترة الجائحة ونقل المواد العلمية والتربوية للطلبة بشكل سهل ومبسط بعيداً عن الاحتكاك والتزام التباعد الاجتماعي الذي تحرص عليه السلطات الصحية ومن ثم خلق جيل من الطلبة حريص على استمرارية التعليم حتى في أصعب الظروف الطبيعية.

بخصومات متميزة تقدمها اللجنة الاجتماعية

«تدريس التطبيقي» : رحلة للأساتذة إلى منتجع «أكوامارين النويصيب» نوفمبر المقبل

أعلن أمين السر ورئيس اللجنة الاجتماعية برابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية د. بدر نادر الخضري أن الرابطة بصدد تنظيم رحلة للأساتذة وعائلاتهم إلى «منتجع أكوامارين النويصيب» خلال الفترة من 12 إلى 2020/11/14 .

وأشار د. الخضري إلى أن اللجنة الاجتماعية بالرابطة قد حرصت على تنظيم تلك الرحلة للأساتذة للاستمتاع والخروج من أجواء جائحة كورونا مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي وكافة الاشتراطات الصحية حرصا على سلامتهم، لافتا إلى أن التسجيل بالرحلة متاح أمام الأساتذة بالفترة الصباحية في مقر الرابطة بالعديلية خلال الفترة من 23 سبتمبر الجاري ولحين اكتمال العدد المطلوب وأن أولوية ستكون لأسبقية الحجز وتسديد الرسوم ويمكن السداد من خلال (K-NET).

وأوضح د. الخضري أن الرحلة تتميز بخصومات كبيرة لأعضاء الجمعية العمومية للرابطة، وقد حرصت الرابطة على طرح عدة خيارات أمام زملائها الأساتذة للاختيار من بينها، حيث تبدأ الرسوم من 144 إلى 228 K.D للشاليه، متمنيا أن ينال العرض إعجابهم.

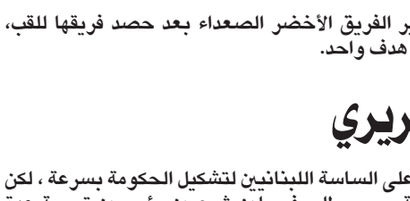
بدر الخضري

«الجمارك» : ضبط 223 كرتون «تمباك» مهربة في حاوية ملابس ومفارش

ضبط رجال جمارك ميناء الشويخ كمية من مادة التمباك كانت مخبأة داخل حاوية بحجم 20 قدما.

وكان رجال مراقبة التفتيش والاستيداع بميناء الشويخ اشتبهوا في حاوية بحجم 20 قدما تحتوي على ملابس ومخدات ومفارش، وبتفتيشها بدقة عثروا على 223 كرتونا من منتجات التبغ الممنوع استيرادها عبارة عن مادة التمباك والبان كانت مخبأة داخل البضائع بالحاوية، وبناء عليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

تتمات

الكويت تلقي

وكان أمير قطر قد جدد في خطاب، أمس الأول الثلاثاء، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقديره البالغ لجهود صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، لحل الأزمة الخليجية، كما ثمن مساعي وجهود الدول الشقيقة والصديقة لإنهاء هذه الأزمة.

وقال أمير قطر في خطابه : «انطلاقاً من مسؤولياتنا الأخلاقية والقانونية أمام شعوبنا فقد أكدنا، وما زلنا وسنظل نؤكد، على أن الحوار غير المشروط القائم على المصالح المشتركة واحترام سيادة الدول ، هو السبيل لحل هذه الأزمة، التي بدأت بحصار غير مشروع ويبدأ حلها برفع هذا الحصار».

أضاف : «رسخت دولة قطر خلال الحصار الجائر وغير القانوني ، الذي تتعرض له ثوابت سياستها القائمة على احترام أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما مبدأ احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية».

من جهة أخرى قام وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني ، بزيارة لمقر سفارة دولة الكويت في الدوحة ، على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها الشيخ أحمد الناصر أمس الأربعاء إلى العاصمة القطرية.

وكان في الإستقبال سفير دولة الكويت لدى دولة قطر ، السفير حفيظ محمد العجمي ، وأعضاء السفارة والمكاتب الملحقة.

خادم الحرمين

الدورة 75 لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ، على أهمية الوقوف بحزم أمام الدول الداعمة لأيديولوجيات متطرفة عابرة للأوطان.

وقال «هي أيديولوجيات تسعى في كثير من الأحيان لتغطية تطرفها وطبيعتها الفوضوية التدميرية بشعارات سياسية زائفة».

أضاف : «إننا في المملكة انطلاقاً من موقعنا في العالم الإسلامي نضطلع بمسؤولية خاصة وتاريخية، تتمثل في حماية عقيدتنا الإسلامية السمحة من محاولات التشويه من التنظيمات الإرهابية والمجموعات المتطرفة»، مبيناً «إن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، تجد بيئة خصبة للظهور والانتشار في الدول التي تشهد انقسامات طائفية، وضعفاً وانهياراً في مؤسسات الدول، وعلينا إن أردنا أن ننتصر في معركتنا ضد الإرهاب أن لا نتهاون في مواجهة الدول الراعية للإرهاب والطائفية».

وحول النووي الإيراني، أكد خادم الحرمين أنه لا بد من موقف دولي حازم لمنع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل.

وقال «إن النظام الإيراني لا يعبأ باستقرار الاقتصاد العالمي»، مشيرا إلى أن السعودية مدت يدها للسلام مع إيران وتعاملت معها طوال عقود بإيجابية، علمتنا التجارب مع النظام الإيراني أن الحلول الجزئية لا توقف تهديداته.

وأوضح أن «العالم يرى مرة بعد أخرى زيادة أنشطة نظام إيران التوسعية وأنشطته الإرهابية»، مضيفاً أن النظام الإيراني استهدف المنشآت النفطية السعودية العام الماضي، مؤكداً أن المملكة انطلاقا من موقعها في العالم الإسلامي تضطلع بمسؤولية خاصة وتاريخية تتمثل في حماية عقيدتها الإسلامية السمحة من محاولات التشويه من التنظيمات الإرهابية والمجموعات المتطرفة.

وفي الشأن اليمني، أكد أن السعودية لن تتهاون في الدفاع عن أمنها الوطني، ولن تتخلى عن الشعب اليمني الشقيق حتى يستعيد كامل سيادته واستقلاله من الهيمنة الإيرانية، وقال «مستمرون في دعم جهود المبعوث الأممي إلى اليمن».

وتابع : «الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران تهدد أمن الملاحة البحرية الدولية، الميليشيات الحوثية مستمرة في استهداف المدنيين في اليمن والسعودية».

وحول الأزمة في ليبيا، قال الملك سلمان «ندعو جميع الأشقاء الليبيين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، والوقوف صفاً واحداً للحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها، فإننا ندين التدخلات الأجنبية في ليبيا».

وفي سوريا أكد تأييد السعودية الحل السلمي هناك وخروج الميليشيات والمرتزقة منها والحفاظ على وحدة التراب السوري.

إلى ذلك أكد وقوف السعودية إلى جانب الشعب اللبناني الذي تعرض إلى كارثة إنسانية بسبب الانفجار في مرفأ بيروت، مبيناً «يأتي ذلك نتيجة هيمنة حزب الله الإرهابي التابع لإيران على اتخاذ القرار في لبنان بقوة السلاح مما أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الدستورية، وإن تحقيق ما يتطلع إليه الشعب اللبناني الشقيق من أمن واستقرار ورخاء يتطلب تجريد هذا الحزب الإرهابي من السلاح».

أضاف : «يشكل الإرهاب والفكر المتطرف تحدياً رئيسياً يواجههُ العالم بأسره، وقد نجحنا معاً خلال الأعوام القليلة الماضية في تحقيق نجاحات مهمة في مواجهة التنظيمات المتطرفة، بما في ذلك دحر سيطرة تنظيم داعش على الأراضي في العراق وسوريا، من خلال جهود التحالف الدولي، كما نجحت قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن في توجيه ضربات مهمة لتنظيمي القاعدة وداعش في اليمن».

وتابع : «المملكة تنتهج في محيطها الإقليمي والدولي سياسة تستند إلى احترام القوانين والأعراف الدولية، والسعي المستمر لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، ودعم الحلول السياسية للنزاعات ومكافحة التطرف بأشكاله وصوره كافة».

إلى ذلك، دعا إلى التعايش السلمي والتكاتف بين دول العالم وشعوبه، مؤكداً أن السعودية لا تميّز في جهودها الإنسانية على أساس العرق أو الديانة.

غضب نيابي

في بنود جدول الأعمال، والمتضمن 59 تقريراً للجان البرلمانية ، منها المداولة الثانية على مشروع قانون بإصدار قانون الإفلاس ، والمشروع بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وأدرج على الجدول أيضا عدد من التقارير بشأن تعديل قانون الإدارة العامة للتحقيقات ، وتعديل قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة ، والاقتراحات بقوانين بشأن موضوع التركيبة السكانية، وتعديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.

وكان المجلس قد عقد جلسته العادية أمس الأول ، وناقش فيها الاستجوابين المقدمين من النائبين الدكتور عبد الكريم الكندري والحميدي السبيعي ، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بعد أن تم دمجهما بناء على طلب رئيس الوزراء ، وانتهى بتقديم عشرة نواب طلب عدم التعاون مع رئيس الحكومة.

في سياق متصل طالب النائب أحمد الفضل بعقد جلسة خاصة قبل فض دور الانعقاد ، لإقرار القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس ، وتدارك إلغاء جلسة أمس الأربعاء ، جراء فقدان النصاب اللازم لانعقادها.

وقال الفضل : يؤسفني ما حصل في جلسة كانت على جدول أعمالها أمور في غاية الأهمية ، ومنها عدد من الاتفاقيات التي أنجزتها لجنة الشؤون الخارجية، وقوانين اجتهد فيها النواب كثيرا وينتظرها أناس مستحقون .

وبين أن هذه القوانين تتعلق بالتحقيقات والخطوط الجوية الكويتية ومعالجة التركيبة السكانية وذوي الإعاقة والمرئي والمسموع ، بالإضافة إلى تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بالمادة 16.

وحمل الفضل النواب والوزراء الذين تواجدوا في المجلس ولم يحضروا ، كامل المسؤولية عن رفع الجلسة وضياع هذا المجهود.

ورأى أنه إذا ما لم يتم تدارك الأمر بعقد جلسة خاصة قبل فض دور الانعقاد ، فإن كل هذه المجهودات ستذهب سدى، معربا عن أسفه لعدم احترام البعض من الأعضاء لما تحمله الجلسة من أهمية للمواطنين، لا سيما تلك التي تم الوصول إلى نقاط توافق بشأنها مع الحكومة بعد أن كانت ترفضها.

ولفت إلى أن من بين تلك القوانين ما يتعلق بالحريات وحقوق بعض الفئات بالمجتمع، مبينا أنه كان من المنتظر إنجاز هذه القوانين والانتقال لقوانين أخرى مثل قانون ضمان القروض وقانون المنافسة وقانون الاستيراد وقانون الرياضة.

وقال الفضل «أنا فقط أضع الشارع أمام الحقيقة ، حتى يتخذ قراره سواء تجاه الحكومة التي لم تحضر بشكل كامل ، أو النواب».

من جهته أعرب النائب أسامة الشاهين عن استغرابه من عدم اكتمال النصاب في جلسة أمس التكميلية ، ما تسبب في رفع الجلسة وحال دون إقرار تشريعات مهمة.

وقال الشاهين : كنا نأمل ونتوقع أن تكون هذه الجلسة تشريعية بامتياز ، خاصة أن هناك قوانين عدة مهمة تتعلق بالتركيبة السكانية ومكافآت نهاية الخدمة في الخطوط الجوية الكويتية والشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو».

أضاف ان من القوانين المهمة المدرجة قانون «المرئي والمسموع» الذي يدعم الحريات العامة ويلغي عقوبات الحبس ، إضافة إلى التعديلات على قانون الإعاقة الذي طال انتظاره ، مشيرا إلى أن هذه القوانين كلها كان عليها توافق بين السلطتين.

وأكد أن هذه القضايا كانت حاضرة في جلسة أمس ، أملا في إنهاء آلام ومعاناة المواطنين لكن غاب عنها النصاب .

ووجه الشاهين رسالة إلى الرأي العام بضرورة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لإقرار مزيد من التشريعات التي طال انتظارها وتقدم المنفعة للناس.

«الصحة» : 616 إصابة

إصابتها بمرض «كوفيد19-» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8368 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية ن بلغ 4622 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 720509 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«موديز» : تحديات

تصاعد مخاطر السيولة، على الرغم من القوة المالية الاستثنائية للدولة ، مدفوعًا بمجموعة من العوامل ترتبط باستمرار غياب قانون جديد للدين العام وعدم السماح للحكومة بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، واقتراب الموارد السائلة المتاحة في صندوق الاحتياطي العام من النفاد. فعلى الرغم من أن العلاقة المتوترة بين مجلس الأمة والسلطة التنفيذية التي تشكل قيدًا طويل الأمد على تقييم القوة المؤسساتية، فإن الجمود بشأن استراتيجية التمويل المتوسطة الأجل للحكومة ، وعدم وجود أي تدابير فعالة لضبط المالية العامة يشيران إلى أوجه قصور أكثر أهمية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية في دولة الكويت وفعالية السياسات. وتوقعت الوكالة وصول عجز الموازنة الحكومية إلى 13.7 مليار دينار ، في السنة المالية 2021/20

أضافت أنه على الرغم من أن مخاطر السيولة لها أهمية خاصة في الأجل القريب، إلاّ أن مخاطر رفع التصنيف الائتماني للدولة أو تخفيضه متوازنة بشكل عام على المدى المتوسط وتعكسها النظرة المستقرة للتصنيف. وأشارت الوكالة إلى أن الكويت تمتلك مخزونًا ضخمًا من الأصول السيادية التي يتم إدارتها بمنأى عن الموازنة العامة بموجب القانون، فإذا سُمح باستخدامها لتمويل العجوزات ، فإن ذلك سيُقلص من مخاطر السيولة الحكومية. وعلى النقيض من ذلك، ترى الوكالة أن هناك خطرًا مستمرًا يتمثل بعدم اتفاق السلطتين التنفيذية والتشريعية على تدابير تمويل عجوزات الموازنة وعدم قدرتهما على وضع رؤية دائمة لتمويل الموازنة. كما تتوقع الوكالة ظهور مخاطر السيولة الحكومية إذا أدى استمرار الجمود بشأن حل أزمة التمويل إلى استنفاد الموارد السائلة المتاحة قبل تواريخ استحقاق السندات الدولية، بما في ذلك الشريحة البالغة 3.5 مليار دولار أمريكي التي ستستحق في مارس 2022.

وحول مبررات التخفيض ، أشارت الوكالة إلى ارتفاع مخاطر السيولة الحكومية في غياب الإذن القانوني لإصدار الدين أو النفاذ إلى موارد صندوق احتياطي الأجيال القادمة ، موضحة أنه من المرجح أن تستنفد أصول صندوق الاحتياطي العام قبل نهاية السنة المالية الحالية 2021/20. كما أشارت إلى التشريعات التي أقرها مجلس الأمة مؤخرًا والتي تتعلّق بعدم تحويل مخصصات صندوق الأجيال القادمة في السنوات التي تشهد عجزًا ماليًا، واسترجاع المخصصات المحوّلة للصندوق في السنة المالية السابقة 2019/18، وهو ما أسهم بتأجيل نضوب الموارد المالية حتى شهر ديسمبر 2020.

وقالت إنه حتى لو تم تمرير قانون الدين العام ، سواء من قبل مجلس الأمة أو بمرسوم أميري أثناء عطلة المجلس ، فمن المرجح ألاّ يوفر ذلك استراتيجية تمويل ذات مصداقية على المدى المتوسط، وهو المحرّك الرئيسي لقيام الوكالة بمراجعة التصنيف في مارس 2020. ويتضمن مشروع قانون الدين العام، الذي رفضته اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، سقفاً للاقتراض قدره 20 مليار دينار، والذي سيتم استنفاده في أقل من عامين في ظل سيناريو خط الأساس للوكالة.

أضافت أنه قد يحظى تقليل سقف الاقتراض بموافقة مجلس الأمة، إلا أنه سيستنفد في وقت أقل نظراً للحجم الكبير لمتطلبات التمويل الفوري والمتوسط الأجل للحكومة. وحتى لو حصلت الحكومة على إذن قانوني بإصدار الدين دون قيود على الحد الأقصى، تتوقع الوكالة أن يبلغ صافي حجم الإصدارات السيادية نحو 27.6 مليار دينار ، لتلبية متطلبات التمويل الحكومية للفترة الممتدة بين السنة المالية الحالية والسنة المالية المنتهية في مارس 2024، مما يختبر قدرة الحكومة على الحصول على مثل هذا التمويل الكبير.

وذكرت الوكالة أن عجز الحكومة المستمر في الاستجابة للصدمات الحادة في أسعار النفط في جانب الإيرادات ، يُشير إلى أن فعالية السياسة المالية أضعف مما كان مفترضًا من قبل. وعلى النقيض من التصريحات السابقة الصادرة عن الحكومة، حول سعيها لخفض نفقاتها على أساس سنوي، فإن إقرار ميزانية السنة المالية 2021/20 يتضمن زيادة بنسبة 1.6 في المئة في الإنفاق العام، على الرغم من انخفاض الإيرادات بنسبة 56 في المئة في الميزانية. كما حققت دولة الكويت تقدماً محدوداً في إصلاح الدعومات، التي تمثل 22 في المئة من الإنفاق الحكومي. وعلى وجه الخصوص، فإن الدعم بخلاف دعم الطاقة، والذي يشمل مجموعة واسعة من الدعومات التي تغطي خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم في الخارج، ظلت أيضًا دون أن تمس إلى حد كبير بسبب معارضة مجلس الأمة. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي على الدعم من 3.1 مليار دينار «9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» في 2016/15 إلى 4.7 مليار دينار «11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» في 2020/19.

وأكدت «موديز» أنه على الجانب الإيجابي، تمتلك الكويت مخزوناً كبيراً من الأصول السيادية في صندوق احتياطي الأجيال القادمة الذي يقدر بنحو 359 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية العام المالي 2020/19. أما الأصول وإيرادات الاستثمار التي يدرها ذلك الصندوق، فيتم حاليًا إدارتها بمنأى عن الميزانية العامة بموجب القانون، مما يشير إلى أن العقبات التي تواجهها دولة الكويت في حل تحديات التمويل هي عقبات سياسية في المقام الأول، وليست خارج سيطرة الدولة.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك عدة عوامل قد تدفع باتجاه رفع التصنيف، وتتمثل تلك العوامل بوجود أدلة على التحسن المستدام في القوة المؤسساتية ومعايير الحوكمة في دولة الكويت وذلك من خلال الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يؤدي إلى تشكيل سياسة أكثر سلاسة ويمكن التنبؤ بها، فضلاً عن تحسين فعالية السياسة المالية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للصدمات وتنفيذ الإصلاحات المالية التي تقلل بشكلٍ جوهري من متطلبات التمويل للموازنة العامة.

الجماهير الكويتية

فعلى استاد جابر الدولي، رفعت جماهير النادي العربي لافتة ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، مطالبة بإقرار قانون تجريم التطبيع قبل نهاية دور البرلمان الحالي، كُتب عليها: «لا للتطبيع..كويتيون ضد التطبيع.. قانون تجريم التطبيع مطلب شعبي».

وحسب ما نشرته مواقع التواصل الاجتماعي، فإن الاتحاد الكويتي لكرة القدم قام بإزالة لافتة جمهور النادي العربي من أرضية استاد جابر، ورغم ذلك تنفست جماهير الفريق الأخضر الصعداء بعد حصد فريقها للقب، بالفوز بهدفين مقابل هدف واحد.

لبنان : الحريري

وتضغط باريس على الساسة اللبنانيين لتشكيل الحكومة بسرعة ، لكن العملية واجهت عقبة بسبب طلب فصيلين شيعيين رئيسيين تسمية عدة وزراء بينهم وزير المالية.

واقترح الحريري في بيان أصدره مساء أمس الأول الثلاثاء ، أن يسمي رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، وهو سني وفقا لنظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان، مرشحا شيعيا "مستقلا" لتولي حقيبة المالية.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الجماعتان الشيعيتان، وهما حزب الله المدعوم من إيران وحليفته حركة أمل، ستؤيدان الفكرة. وانتقدت صحيفة الأخبار الموالية لحزب الله الاقتراح.

ورحبت وزارة الخارجية الفرنسية "بالإعلان الشجاع" للحريري. وقالت إن "هذا الإعلان يمثل فرصة وينبغي أن تدرك كل الأحزاب أهميته حتى يتسنى تشكيل حكومة مهام الآن".

وقال الرئيس ميشال عون يوم الاثنين إن لبنان ذاهب إلى "جهنم" إذا لم يتمكن من تشكيل حكومة لمواجهة أزمة أصابت البنوك بالشلل وأدت إلى انهيار قيمة الليرة ودفعت الكثيرين إلى براثن الفقر. وعون المسيحي حليف لحزب الله.

وتفاقمت المشكلات التي يواجهها لبنان بانفجار مدمر وقع في الرابع من أغسطس آب في مرفأ بيروت. واهتزت البلاد من جديد نتيجة لحرائق تالية اندلعت في المنطقة وحولها وأيضا الانفجار الذي وقع يوم الثلاثاء في جنوب لبنان.

وقال الحريري، وهو حليف تقليدي لدول الخليج السنية، إن فكرته هي تسمية "وزير مالية مستقل من الطائفة الشيعية"، لكنه قال إن هذا لا يعني موافقته على ضرورة أن يتولى شيعي المنصب دائما.

وقالت فرنسا أمس الأول الثلاثاء إن لبنان يواجه خطر الانهيار إذا لم يشكل السياسيون حكومة بسرعة بعدما تخلفوا عن موعد نهائي متفق عليه مع باريس انقضى في منتصف سبتمبر .

السودان وأمريكا

أمريكيين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث أُجريت محادثات تناولت سبل تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال إحلال السلام وتأمين حل الدولتين بالنسبة للقضية الإسرائيلية–الفلسطينية.

ووقعت الإمارات، وهي شريك إقليمي رئيسي للولايات المتحدة، والبحرين اتفاقين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل هذا الشهر بوساطة أمريكية لتصبحا أول دولتين عربيتين تكسرا محظورات صمدت طويلا منذ أكثر من ربع قرن.

وفي أغسطس أثار وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قضية إقامة السودان علاقات مع إسرائيل خلال زيارة للخرطوم. وأبلغه رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك آنذاك بأنه ليس لديه تفويض بذلك.

وتوجه وفد سوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس، إلى الإمارات يوم الأحد لإجراء محادثات مع مسؤولين أمريكيين بشأن قضايا عديدة بينها رفع السودان من قائمة أمريكية للدول الراعية للإرهاب.

وورد في بيان لإعلام مجلس السيادة الانتقالي عقب عودة الوفد أن مسؤولين سودانيين أجروا «مباحثات اتسمت بالجدية والصراحة» بخصوص مستقبل السلام العربي الإسرائيلي الذي من شأنه أن يؤدي «إلى استقرار المنطقة ويحفظ حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وفقا لرؤية حل الدولتين».

أضاف البيان أن الجانبين بحثا أيضا «الدور الذي ينتظر أن يلعبه السودان في سبيل تحقيق هذا السلام» دون أن يتطرق لتفاصيل.

ويتولى المجلس، المكون من عسكريين ومدنيين، المسؤولية في السودان منذ الإطاحة بعمر البشير العام الماضي.

والعلاقات مع إسرائيل قضية حساسة في السودان الذي كان أحد أشد أعداء إسرائيل من العرب في عهد البشير.

وفي فبراير التقى البرهان برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أوغندا، وهو اجتماع أدانه محتجون سودانيون.

وبعد ذلك شكك البرهان في أي تطبيع سريع للعلاقات على الرغم من أن الطائرات الإسرائيلية سرعان ما بدأت في التحليق في أجواء السودان.

وقال المجلس إن المحادثات تناولت أيضا رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب التي تعيق قدرته على الحصول على قروض خارجية لمعالجة الأزمة الاقتصادية، ولم يتطرق البيان لتفاصيل.

تركيا تطلب

تشاغتاي إرجيس، نقل رغبة أنقرة بتوقيع اتفاقية ترسيم حدود بحرية بين البلدين، على غرار الاتفاقية الليبية التركية، إلى القائم بالأعمال المصري في أنقرة، عمرو حمامي.

وبحسب «حرييت»، فإن أنقرة بعثت «رسائل دافئة» إلى القاهرة، خلال الأيام الماضية، لتوقيع اتفاقية تُرسم الحدود البحرية بين الجانبين.